الأمم المتحدة

A

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2004/WG.2/CRP.13
24 November 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا

المؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات -
الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي
دمشق، 22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004

مجتمع المعلومات والمعرفة
قضايا في التنمية والتجارة والإصلاح والديمقراطية

زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست آراء الإسكوا

المحتويات

صفحة

مقدمة 1

أولاً- علاقة التنمية بمجتمع المعلومات؛ كيف يكون مجتمع المعلومات في خدمة التنمية؟..... 2

ألف- الديمقراطية والتنمية وحرية الوصول للمعلومات حق من حقوق الإنسان..... 2
باء- تحقيق التنمية أساساً لنجاح مشروع مجتمع المعلومات..... 2
جيم- إسهام مشروع مجتمع المعلومات في تسريع عملية للتنمية..... 5

ثانياً- التجارة ومجتمع المعرفة 6

ألف- دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز علاقة مجتمع المعلومات
والمعرفة بالتنمية، والتجارة العالمية والتحولات الديمقراطية 8

مقدمة

تواجه المنطقة العربية العديد من التحديات التي تؤثر في عمليات التنمية والإصلاح والتحول الديمقراطي، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية وإشكاليات الاندماج في التكتلات الإقليمية والعالمية. وقد تم طرح وتناول هذه القضايا في العديد من القمم والمسارات الدولية التي تسارعت وتيرتها في فترة التسعينات حيث تطور مفهوم التنمية ومقاربتها فبات الإنسان يشكل محورها الأساسي، بعد أن كانت تعتمد على النمو الاقتصادي كمؤشر أساسي.

وقد سعت القمم العالمية إلى ربط مسائل التنمية بإشكاليات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتحولات الاقتصادية، والمساواة في النوع الاجتماعي (الجندر) وغيرها، كما أكدت على أهمية اندماج مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية كالنساء، والشباب، والسكان الأصليين، وخاصةً منظمات المجتمع المدني التي أخذ دورها يتزايد بصورة متطردة. وتأتي قمة مجتمع المعلومات والمعرفة[1] لتزيد بعداً جديداً على المفهوم والمقاربة التنموية لتضيف إلى التحديات والفرص عوامل جديدة.

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على التحديات التنموية التي تعيق بناء مجتمع المعلومات والمعرفة في المنطقة العربية، مع التركيز على الفرص التي يتيحها مجتمع المعلومات والمعرفة في تفعيل وتعزيز العملية التنموية. وما تطرحه هذه الورقة ليس إلا أفكاراً أولية تتناول دور منظمات المجتمع المدني المحتمل في هذا المجال.

([1]) انعقدت المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف، ديسمبر 2003، لتنعقد المرحلة الثانية في تونس في نوفمبر 2005.

أولاً- علاقة التنمية بمجتمع المعلومات؛ كيف يكون مجتمع المعلومات في خدمة التنمية؟

ألف- الديمقراطية والتنمية وحرية الوصول للمعلومات حق من حقوق الإنسان

تشكل الديمقراطية إحدى دعائم حقوق الإنسان المدنية والسياسية، وتعتبر التنمية إحدى دعائم حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[2]. وهدف التنمية- حسب نظرية "أمارتيا سن" حول التنمية البشرية المستدامة -1990": "لا تقتصر على زيادة الإنتاج وتنظيم المنفعة والرفاه الاقتصادي بل تمكين الإنسان من توسيع نطاق خياراته، وتطوير قدراته".

ولما كانت حرية المعلومات بما تتضمنه من حرية التفكير، وحرية الرأي والتعبير والمعتقد حق من حقوق الإنسان[3]، فإن بناء مجتمع معلومات ومعرفة يقوم على أساس من الحقوق والحريات، خادماً بذلك الهدف الإسمى للتنمية البشرية، ألا وهو الارتقاء بالمستوى المعرفي للناس بما يمكنهم من تحديد خياراتهم وإحداث تغيير إيجابي مثمر على الأصعدة الثقافية والاقتصادية والسياسية.

وفي "إعلان مبادئ مجتمع المعلومات" الذي صدر في جنيف 2003، تعهد ممثلو شعوب العالم ببناء مجتمع معلومات جامع، غايته الناس ويتجه نحو التنمية، بحيث يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها وتقاسمها ليتمكن من النهوض بأهداف التنمية التي انبثقت عن إعلان الألفية، والتي تعتبر في صلب الأجندة التنموية العالمية، سعياً لترسيخ دعائم السلم والعدل والرخاء في العالم[4]. وبالتالي فإن تحقيق أهداف الألفية تستلزم الالتزام بمبادئ مجتمع المعلومات والمعرفة لتكون هذه التنمية مستدامة. وبالتالي تتأكد مسألة التلازم والترابط بين عملية تحقيق التنمية ومجتمع المعلومات والمعرفة.

باء- تحقيق التنمية أساساً لنجاح مشروع مجتمع المعلومات

إن بناء مجتمع معلومات ومعرفة في المنطقة العربية، يتطلب استكمال عملية التمكين من استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات لتلقي وإعادة نشر وتوزيع المعارف بالعمل على خلق وإنتاج معارف جديدة تنبثق من خصوصية أوضاع المنطقة. إن ذلك يفترض التركيز في الخطط والبرامج على خصوصية الأفراد المستخدمين لوسائل المعرفة والموظفين والمنتجين لهذه المعارف، وليس على العمل على هذه المعارف فحسب.

وبناء عليه فإن هذا المشروع يتطلب وجود بيئة تنموية تمكينية تفعّل ازدهار وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستند إلى الدعائم التالية:

- اعتماد سياسات وإستراتيجيات ملائمة تعزز الثقة والأمان في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتعزز إقامة الشراكة بين مختلف القطاعات وتفعل الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة على المستويين الإقليمي والوطني؛

([2]) كما ورد في إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986 في المادة الأولى فإن التنمية هي حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم والأفراد الذين يكونون الأمم على السواء

(3) كما اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في المادة 59

(4) إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات – جنيف 2003، الوثيقة: wsis-03/Geneva/DOC/4-A

- سن قوانين وتشريعات تتضمن نصوصاً واضحة لتنظيم الملكية الفكرية، وتطوير قوانين الإنترنت، وتنظيم القضاء واعتماد التوقيع الإلكتروني، ومراجعة قانون الضرائب؛

- معالجة إشكاليات الإدارة والتنظيم والبيروقراطية؛

- تهيئة بيئة ممكّنة تبدأ بإنشاء بنية تحتية وتوفير التجهيزات الحديثة الملائمة، وبالعمل على تضييق الفجوة بين المناطق وفي أوساط الفئات المهمشة؛

- بناء وتنمية القدرات وتعزيز البحوث والتطوير العلمي، وتطوير الكفاءات والموارد البشرية، وتعزيز التدريب المهني، وزيادة الوعي بأهمية هذه التقنيات؛

- تطوير المناهج التعليمية بما يساهم في رفع مستوى المعارف.

وبالإشارة إلى هذه المتطلبات التي تشكل أساساً لبناء مجتمع معرفة في المنطقة العربية، وبعد قراءة متأنية للواقع، يتبين قصورا في الإمكانيات العربية في الوصول إلى تحقيق مشروع مجتمع المعلومات والمعرفة، وهذا ما تدل إليه بعض المؤشرات الأساسية التالية:

1- معدلات الفقر

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم في الدول العربية تراوحت بين 47.7% في العام 1990 و46.7% في العام 1999.

2- واقع التعليم في الدول العربية

بلغ متوسط معدلات القراءة والكتابة 45.8% عام 1985، وارتفع إلى62.0 % عام 2000، في حين أن معدل النساء اللاتي تعرفن القراءة والكتابة فوق عمر ألـ 15 سنة بلغ عام 2000 72.5% (وهي من المعدلات المنخفضة نسبياً بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى: 96.4% في آسيا والباسيفيك، و94.4% لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و99.4% لدول أوروبا الوسطى والشرقية)، في حين أن معدل النساء اللاتي تعرفن القراءة والكتابة بالنسبة للشباب هو 85%.

وبلغت نسبة الأمية في الدول العربية في عام 1999 57.7% في حين يبلغ عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس عشرة ملايين حسب ما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.

3- البطالة

تفيد الإحصاءات الرسمية بحسب تقرير التنمية البشرية الإنسانية بأن معظم البلدان العربية تعاني من معدلات بطالة تزيد عن 10%[5] في حين أن العديد من المؤشرات يدل على نسبة بطالة تفوق ألـ 30%. وبحلول عام 2010 سيتوجب خلق فرص عمل لحوالي 50 مليون ملتحق جديد بقوة العمل، أي من يشكلون اليوم الفئة الشبابية، وإذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة على حالها، فإن حجم البطالة قد يتضاعف ليصل بينهم إلى 25 مليون، وبالتالي يستوجب تقليص البطالة إلى مستوى معقول بحلول عام 2010 استحداث مالا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً[6].

4- المشاركة في الحياة السياسية

إن غياب الديمقراطية وأسس الحكم الرشيد المبني على المؤسسات ومبدأ فصل السلطات، وغياب القوانين الانتخابية العادلة والقوانين التي تضمن حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات، باتت من الأمور التي تشكل إعاقة أمام مشاركة المجتمع المدني بمؤسساته وبالتالي أمام تحقيق التطور والتنمية.

5- الملكية الفكرية والأدبية

لا تمتلك معظم البلدان العربية نصوصاً قانونية واضحة حول حقوق الملكية الفكرية، والتوقيع الإلكتروني، وقوانين الاستثمار والمنافسة. بحيث أن معظم التشريعات تنتهك مبادئ حقوق الإنسان لا سيما الحق في المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير واستقلالية وسائل الإعلام وفق المواثيق والأعراف الدولية التي وقعت عليها غالبية الدول العربية[7]. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض البلدان العربية لا زالت تعتمد قانون الطوارئ المقيد للحريات الخاصة والعامة.

6- البنية التحتية والتجهيزات

إن لمحة إلى المعطيات في هذا المجال تدل إلى صعوبة سد الفجوة الرقمية، فتشير البيانات[8] حول معدلات انتشار تقنيات الاتصال والمعلومات إلى أن عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل ألف شخص بلغت 88 خطا عام 1998، وأن عدد الحواسيب الشخصية في الألف بلغت 18، في حين أن عدد المواقع الإلكترونية لكل 1.000 شخص بلغت اثنان فقط عام 2000 ، وبالتالي فإن إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت قد بلغ 1525 بالألف.

---

(5) تقرير التنمية الإنسانية العربية - 2002 ص: 88

6 تقرير التنمية الإنسانية العربية - 2002ص: 91

7 وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية البلدان العربية التالية: الأردن، الجزائر، السودان، الصومال، العراق، الكويت، المغرب، اليمن، تونس، سوريا، لبنان، ليبيا، ومصر

8 تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 – ص: 148 (مقتبس عن البنك الدولي 2001، مؤشرات التنمية في العالم)، وعن تقرير فريق خبراء حول أولويات التنمية وتكنولوجيا المعلومات: المنافسة في إقتصاد عالمي يقوم على المعرفة، بيروت 15-16 أيار/ مايو 2000.

7- الإنتاج العربي في مجال العلم والتكنولوجي

عدد نسخ الأوراق المنشورة في المجلات الدولية- قد بلغت 5865 نسخة بين عامي 1970و 1975، في حين وصلت إلى 34594 نسخة بين عامي 1990و1995[9].

جيم- إسهام مشروع مجتمع المعلومات في تسريع عملية للتنمية

لا يمكن إغفال ما يقدمه مجتمع المعلومات والمعرفة، بوسائله وتكنولوجياته في عملية التنمية لتسريع عجلة التطور في مختلف القطاعات مثل التربية والتعليم، والصحة العامة، وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية والصحية، ولمختلف الفئات لا سيما الشباب، والنساء، والمعوقين. إن هذه الإسهامات تؤدي إلى التخفيف من حدة المشاكل التنموية كتقليص نسبة الفقر، والحد من البطالة على سبيل المثال.

وفي هذا الصدد أشار كاستيل Castells (2000: 296) إلى أن تنمية بدون إنترنت هي تماماً كالتصنيع بدون كهرباء" (والإنترنت هنا لا يشكل وسيلة وأداة تقنية من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، وإنما وسيلة لتنظيم القوة power والقدرة capacity).

تجدر الإشارة إلى أن استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجال التعليم، لاسيما لجهة تعزيز التعليم عن بعد، يشكل أحد الوسائل المهمة في نقل المعرفة واستخداماتها وتطويعها وتوظيفها في خدمة تنمية القدرات البشرية وإتاحة بنية جديدة للاتصال بين الأفراد وبين جميع مصادر المعرفة.

كما أن تعزيز هذه التقنيات في كل مراحل التعليم، والتركيز على نوعية ومحتوى المواد التعليمية التي تصل إلى الطلاب، وخلق جامعات ومكتبات افتراضية من شأنه أن يساهم في تحسين وتطوير الأنظمة التعليمية ومناهجها وأساليبها الجديدة، وفي تنمية أنشطة البحوث والتطوير، وبالتالي الإسهام في تمكين التلاميذ وحثهم على الخلق، والتطوير، والإبداع.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتكاز هذه المناهج والأساليب على حاجات السوق، من شأنه أن يساهم في الحد من مشاكل البطالة، وتقليص نسبة العاطلين عن العمل، وخصوصاً في أواسط الشباب، مما ينعكس بدوره على إمكانية الحد من الفقر.

أما في الإطار الصحي، فتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه التقنيات من شأنه أن يعزز تطوير نوعية التشخيص والخدمات الصحية والاجتماعية للأفراد وتوسيع رقعة توفيرها، ويساهم في التوعية الصحية للشباب، لا سيما على المخاطر التي تهددهم (الإيدز، المخدرات، التغذية السليمة، والصحة العقلية والجسدية...).

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية وتحديدا في تعزيز الحكم الرشيد من خلال تطبيق مبدأ الشفافية وبالتالي مكافحة الفساد وتخفيف آثاره، إلا أن هذا يتطلب مساراً طويلاً من تطبيقات وتشريعات وقوانين تصب في خدمة هذا الهدف.

ثانياً- التجارة ومجتمع المعرفة

(9) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مقتبس عن (أنطوان زحلان، 1999، العرب وتحديات العلم والتقانة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت).

لا تقاس أهمية التجارة بنسبة الزيادة في ميزان التبادل التجاري في المنظور التنموي فحسب، بل تقاس أيضاً بمدى ما توفره من فرص تدعم التنمية البشرية. لذلك تعتبر التجارة عاملا أساسياً من العوامل المحركة لعملية التنمية. وقد أكد على ذلك الهدف الثامن من أهداف الألفية للتنمية. ويتناول الهدف الثامن قضايا الشراكة العالمية والإقليمية مع التركيز على التجارة والاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية التي تعقد في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية وغيرها.

ويمكن أن يساهم الانخراط في النظام التجاري والتكتلات والاتفاقيات التجارية في دعم عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي حول العالم، فيما لو استمر الضغط في اتجاه اعتماد حقوق الإنسان وقيم الحكم الرشيد أساسا للتجارة. ومن المهم الإشارة إلى أن المردود من الاندماج بالاقتصاد العالمي لا يتحقق بدون الإقرار بأن الهدف الأول للتجارة هو أن تكون في خدمة الاحتياجات التنموية للشعوب. وبالتالي يقع على عاتق البلدان العربية، كما هو الحال في البلدان النامية الأخرى، تحديد وتطوير سياساتها الوطنية بناءً على الحاجات والأولويات المحلية[10].

وبالتالي فان توفر المعلومات والقدرة على الوصول إليها تشكل أساساً في أي نظام تجاري. فالمعرفة والمعلومات الدقيقة والصحيحة هي أساسية في عملية تحديد الحاجات والأولويات التي يتم على أساسها التفاوض بين طرفين في إطار أي اتفاقية تجارية.

إن الإمكانية والقدرة على الاستيعاب، والمتابعة، والتحليل، والتفاوض على الشروط والقواعد التي تطرح في إطار النظام التجاري تشكل تحديا أساسياً يواجهه البلدان النامية. وهذا التحدي يشكل بالنسبة إلى البلدان العربية، عائقاً حقيقياً أمام تحديد دورها في عالم تتعاظم فيه العولمة السياسية والاقتصادية. كان ذلك جلياً في المفاوضات غير الرسمية التي جرت في شهر تموز/ يوليو 2004[11] في اجتماعات المجلس العام (General Council) لمنظمة التجارة العالمية إذ لم تدرك معظم الدول النامية أهمية الاجتماع وتأثير المفاوضات التي جرت فيه على سير المفاوضات المستقبلية في المنظمة. انطلاقا من ذلك، تكمن إشكالية توافر المعلومات والوصول إليها في إطار النظام التجاري العالمي، في بعدين أساسيين:

أولاً- تتم عملية تحديد وقوننة انتقال المعلومات والمعرفة من خلال التكنولوجيا والاختراعات والأبحاث وغيرها من مكونات التجديد العلمي في إطار النظام التجاري العالمي وفق اتفاقيات دولية مثل اتفاقية "حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة" التي انبثقت عن دورة مفاوضات الأوروغواي (1986-1993) والتي انتهت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية (مراكش 1994).

تشكل هذه الاتفاقية محاولة لتنظيم انتقال الأفكار والمعرفة بين الدول والشعوب وبالتالي تسعى إلى تحديد ما هو عام وما هو خاص في هذا المجال، أي ترسم الخطوط بين من يملك هذه المعلومات ومن لا يملكها.

---

(10) تم التطرق مباشرة إلى هذه المسألة في نص صادر عن هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، والذي شكل الإعلان الصادر عن الدورة الحادية عشرة للهيئة. ففي الفقرة الثامنة من النص، تم الإشارة إلى أنه "من الضروري للبلدان النامية تحديد التوازن ما بين السياسات الداخلية، والنظم والتعهدات العالمية، بناءً على دوافعهم وأهدافهم التنموية".

(11) انعقدت دورة اجتماعات المجلس العام للمنظمة في محاولة لتجاوز فشل المفاوضات في كانكون-2003 (الاجتماع الوزاري الخامس)، وقد شارك في المرحلة النهائية للاجتماعات 40 وزير تجارة بينما تغيّب أكثر من ماية وزير لأسباب مختلفة أهمها عدم القدرة المادية لمتابعة الاجتماعات في جنيف. وقد أفضت هذه الاجتماعات إلى اتفاقية ألغيت بموجبها المفاوضات في ثلاث من قضايا سنغافورة الأربعة وأبرمت اتفاقية حول الزراعة.

تشمل الاتفاقية حقوق المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وغيرها من المجالات التي تطرح إشكاليات متعددة خاصة وأنها في كثير من الأحيان تتحول إلى أدوات تزيد من تحكّم الشركات متعددة الجنسيات بالتكنولوجيات والاختراعات الجديدة. وتتحكم هذه الشركات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل إحدى الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات والمعرفة، وتقوم بتحديد الأسعار والكميات وحتى الطرق التي تستخدم فيها هذه التكنولوجيات. وبالتالي، اصبح نظام الملكية الفكرية المعتَمد يشكل إحدى الأدوات الرئيسية للتفرقة وعدم المساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية. "لا يحد هذا النظام من انتقال التكنولوجيا فحسب، بل يسهل عملية قرصنة المعرفة الأصلية و"التنوع البيولوجي(Biodiversity) في البلدان النامية. وبالتالي، ستتحول البلدان المتقدمة وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات إلى محتكرين للمعرفة، فيما لو لم تتم مراجعة هذا النظام بما في ذلك التي نشأت وتطورت بين مصادرها وشعوبها الأصلية في العديد من الدول النامية، فستقوم الدول المتقدمة ببيع هذه الأشكال من المعرفة بأسعار مرتفعة إلى أصحابها الأصليين، مسببة المزيد من الفقر والديون المتراكمة"[12].

وبالتالي لا بد من الإشارة إلى أن النظام الحالي يؤدي إلى اتساع الهوة المعرفية والرقمية بين الشعوب التي تمتلك المعرفة وتلك التي لا تستطيع الوصول إليها.

ثانياً- يشكل توافر المعلومات والوصول إليها عامل أساسي لبناء وتطوير النظام التجاري العالمي والتطبيق السليم للاتفاقيات التجارية. فالفجوة بين السياسات والاتفاقيات التي تفاوض عليها وتقرها الحكومات من جهة، وحاجات وأولويات الشعوب بما فيها المزارعين والمستهلكين وصغار الحرفيين وغيرهم من المجموعات المعنية من جهة ثانية، إنما تشكل إحدى العوائق الأساسية التي تواجه النظام التجاري العالمي. فضعف انتقال المعلومات يشكل تحديين أساسيين: (1) إشكالية اطلاع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشكل دائم ومستمر على آخر التطورات في إطار المنظمة (ممثلي البلدان النامية) (2) وإشكالية اطلاع العامة ووصول المعلومات إليهم، علما انهم الجهة التي سيقع على عاتقها تطبيق الاتفاقيات والتي ستتحمل تداعياتها ونتائجها.

هذا وتربط العديد من المؤسسات العالمية التجارة بالتنمية، وبالتالي تسعى إلى متابعة برنامج العمل التنموي الذي صدر عن الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة- قطر. إن التنسيق وتناسق سياسات مختلف المؤسسات المالية والتجارية الدولية بات ملحا وضروريا، بما فيها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون للتنمية (OECD). وفي هذا السياق، تبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كونها تسنح فرص جدية لتطوير وتفعيل الترابط وانتقال المعلومات ما بين هذه المؤسسات ومنها إلى الجهات المعنية في البلدان النامية مما يساهم في تجانس السياسات اقتصادية على المستوى العالمي وتعزيز مبدأ الشفافية والمشاركة.

(12) فاندانا شيفا، "الصراع بين دول الشمال ودول الجنوب حول حقوق الملكية الفكرية"، بيس ريفيو peace review، 12:4 (2000)، 501-508، www.biiotech-info.net/north_south.pdf

ألف- دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز علاقة مجتمع المعلومات والمعرفة بالتنمية، والتجارة العالمية والتحولات الديمقراطية

انطلاقا مما تقدم، تبرز أهمية الدور الأساسي للمجتمع المدني في المنطقة العربية في تعزيز الواقع التنموي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي المساهمة في الارتقاء إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

فمنذ بداية الثمانينات، بدأ يتعاظم دور المنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالتنمية ، كونها تشكل حلقة الوصل بين مختلف الفئات الاجتماعية وصناع القرار. وبالتالي، ساهمت في التعبير عن احتياجات وأولويات هذه الفئات، مما يزيد من فرص مشاركتهم في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية.

وكذلك يعتبر دور منظمات المجتمع المدني وتحديدا المنظمات غير الحكومية حيويا وأساسيا في عملية إصلاح النظام التجاري العالمي، باتجاه إقامة نظام تجاري ذا بعد تنموي يقوم على أسس العدالة الاجتماعية. ويمكن لهذه المنظمات أن تلعب دوراً أساسياً في بناء جسور المعرفة بين صناع القرار ومختلف الفئات على المستوى المحلي.

ويساعد هذه المنظمات على القيام بهذا الدور، ما تتمتع به من هيكلية مرنة تمكنها من إدخال المعلومات والتكنولوجيات المستحدثة في ثقافتها مقارنة مع هيكليات جامدة أكثر بيروقراطية وتعقيداً في المؤسسات الحكومية.

أما أبرز ما يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في هذا السياق:

1- الضغط باتجاه جعل التنمية محور وهدف بناء مشروع مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة، والتأكد من أن معدي ومالكي برامج الحوسبة يميزون بين الثقافات المنتجة للتكنولوجيا والأخرى المستهلكة لها، كون استيراد التكنولوجيا من الخارج لا يؤدي بالضرورة إلى نقل المعرفة المتضمنة بها؛

2- استخدام هذه التكنولوجيا لتسريع عملية التنمية، من خلال تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية وتعزيز استدامتها وتوفير فرص العمل وتخفيض معدلات الفقر ودعم الفئات المهمشة، مع التركيز على قضايا المرأة والجندر، والمعوقين وتحديد علاقتها بالتكنولوجيا؛

3- تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية؛

4- والتأكد من وصول الحواسيب وشبكات الإنترنت إلى مختلف فئات المجتمع عبر توفير بدائل ذات تكلفة منخفضة.

وفي نفس الوقت الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في دفع وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعليها أيضا أن تستخدمها لتطوير أدائها وإدارتها الداخلية والمالية وذلك توخيا للفعالية إثناء قيامها بدورها.

ومن ناحية ثانية، تفسح تكنولوجيا المعلومات المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتطوير التشبيك والتواصل والتنسيق ضمن إطار القطاع الواحد، وبين القطاعات المختلفة، وعلى مختلف المستويات – المحلية، والإقليمية والعالمية - من خلال الحصول على أوسع قدر من المعلومات، وتبادل الخبرات والأبحاث، فضلا عن الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة. كما يمكن أن تساهم في حملات الضغط والتأثير، وبناء التحالفات، وتعزيز الشراكات وحشد الآراء والمواقف التي تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية وتطبيق الأنظمة الديمقراطية واحترام الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.